الأمم المتحدة

A/66/804–S/2012/321

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 May 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٤٣ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، موجهة إليكم من السيد حلمي عقيل، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أرطوغرول **أباكان**
السفير
الممثل الدائم

170512 170512 12-34112 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١٢ التي وجهها إليكم ممثل القبارصة اليونانيين وعُممت باعتبارها من وثائق مجلس الأمن (A/66/790-S/2012/294)، والتي تتضمن مرة أخرى الادعاءات المعهودة بوقوع انتهاكات ”لقواعد الملاحة الجوية الدولية وللمجال الجوي الوطني لجمهورية قبرص“، وبأن أوجه كريم نظركم إلى ما يلي.

أود أن أؤكد، مرة أخرى، ردا على هذه الادعاءات الجوفاء، أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تجري بكامل معرفة السلطات المختصة في الدولة وبموافقتها، والتي لا تتمتع الإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص بأية ولاية أو سلطة من أي نوع عليها. ويجب التأكيد على أن الادعاءات بوقوع انتهاكات مزعومة لقواعد الملاحة الجوية هي ادعاءات باطلة، لأن هيئة الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي السلطة الوحيدة المختصة بتقديم خدمات معلومات الملاحة الجوية والطيران.

وكما أوردنا في رسائلنا السابقة، فإن هذه المزاعم تستند إلى ادعاء باطل وغير مشروع مفاده أن سيادة الإدارة القبرصية اليونانية تشمل الجزيرة بكاملها، بما في ذلك أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص. وهذا الادعاء الصادر عن الجانب القبرصي اليوناني بعيد كل البعد عن الحقائق القائمة في جزيرة قبرص، ألا وهي وجود دولتين مستقلتين تمارس كل واحدة منهما السيادة والولاية داخل الإقليم الذي يخصها.

إن محاولات الجانب القبرصي اليوناني المستمرة لإضفاء الشرعية على إدارة غير قانونية، عن طريق ادعاءات باطلة يطلقها مرارا وتكرارا، ستظل عقيمة ما دام الشعب القبرصي التركي يأبى الخضوع لإملاءات تلك الإدارة. وما يمكن بالفعل أن يفضي إلى إشاعة مناخ أفضل في الجزيرة هو أن يكف الجانب القبرصي اليوناني عن تخويل نفسه حقوقا ومسؤوليات ليست له قانونا، وأن يوقف جميع الأعمال العدائية والمهينة تجاه الشعب القبرصي التركي.

وعلاوة على ذلك، ينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية بأن غريمها كان على الدوام وسيظل هو الجانب القبرصي التركي لا تركيا، وأن استمرار رفضها لحقوق القبارصة الأتراك في شمال الجزيرة لا يبشر باحتمالات إيجاد تسوية دائمة للنزاع القبرصي بما ينسجم

والمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة، وهي قيام شراكة على أساس نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين، وتتساوى فيه الحقوق السياسية للدولتين اللتين تشكلانه.

وفي الوقت الذي يناقش فيه الجانبان مستقبل عملية التفاوض، فإن الموقف العدائي من الجانب القبرصي اليوناني تجاه تركيا والقبارصة الأتراك، واستغلاله لكل فرصة سانحة لتكرار هذه الاتهامات الملفقة يضران بما تبقى من ثقة بين الطائفتين، وهي ثقة ستكون حيوية في نجاح أية تسوية مقبلة.

ومن المؤسف أن وجهة نظر الجانب القبرصي التركي الرامية إلى إقامة نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين، قائم على المساواة السياسية، ومشكل من دولتين تتساويان في المركز، إنما هي وجهة نظر لا يشاطرها الجانب القبرصي اليوناني الذي يفضل كسب الوقت أملا في فرض شروط تسوية محتملة في المستقبل. وإن عدم إبدائه مثل الذي نبدي من حسن النية والعزم على إيجاد تسوية عادلة ومنصفة لمشكلة قبرص، وقيامه من جانب واحد بأعمال استفزازية في الجزيرة وحولها، ليسا مصدر تشجيع لكل من يوجهون جهودهم نحو تهيئة الظروف التي تخدم السلام والاستقرار في المنطقة.

ومع ذلك، أود أن أؤكد مرة أخرى أنه رغم ما يبدو من عدم استعداد القيادة القبرصية اليونانية للتوصل إلى حل وسط، ورغم إنكارها لحقوق القبارصة الأتراك في شراكة متساوية على الجزيرة، فإن الجانب القبرصي التركي مستعد لبلوغ تسوية في شكل شراكة جديدة تتماشى مع معايير الأمم المتحدة ومجمل أعمالها ويبذل قصارى جهده من أجل ذلك.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

حلمي **عقيل**
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص